E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report
21 May 2015
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015

موجـز

عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها التاسعة في عمّان يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015. ونظرت اللجنة في البنود التالية المُدرجة على جدول أعمالها: (أ) عرض ما تم تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة؛ (ب) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية؛ (ج) التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية؛ (د) استخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية؛ (هـ) مصادر مبتكرة لتمويل التنمية؛ (و) الدور التنموي للصناديق العربية؛ (ز) وثيقة الإسكوا حول الموقف العربي تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ (ح) موعد الدورة الحادية عشرة للجنة ومكان انعقادها؛ (ط) ما يستجد من أعمال؛ (ي) اعتماد توصيات اللجنة في دورتها التاسعة.

ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي خرجت بها اللجنة بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	4
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها التاسعة	4-3	4
ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات	3	4
باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا	4	5
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	26-5	6
ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا	5	6
باء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية	7-6	6
جيم- التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية	10-8	7
دال- استخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية.....	13-11	7
هاء- مصادر مبتكرة لتمويل التنمية	16-14	8
واو- الدور التنموي للصناديق العربية	19-17	9
زاي- وثيقة الإسكوا حول الموقف العربي تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	24-20	9
حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا.....	25	11
طاء- ما يستجد من أعمال.....	26	11
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها التاسعة	27	11

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعاً- تنظيم أعمال الدورة	37-28	11
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	28	11
باء- الافتتاح	31-29	11
جيم- الحضور	33-32	12
دال- انتخاب أعضاء المكتب	34	12
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	36-35	13
واو- الوثائق	37	13

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 14

المرفق الثاني- قائمة الوثائق 18

المرفق الثالث- المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الأولويات الرئيسية للمنطقة العربية 19

مقدّمـة

1- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها التاسعة عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رقم 214 (د-19) المؤرخ 7 أيار/مايو 1997 بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا؛ وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السابعة التي عُقدت في بيروت يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ وقرار الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012) المعني بعقد هذه اللجنة سنوياً، على أن تخصص دورة للتجارة وأخرى لتمويل التنمية. ولقد خصصت الدورة التاسعة للجنة لمواضيع تمويل التنمية.

2- ويستعرض هذا التقرير أهم ما تخلل الدورة التاسعة للجنة من مناقشات بشأن كل بند على جدول الأعمال.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها التاسعة

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الحكومات

3- وجّهت إلى حكومات البلدان الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، أثيوبيا، 13-16 تموز/يوليو 2015) على أعلى مستوىً سياسي ممكن، وذلك من أجل دعم أولويات الدول العربية وأهدافها؛ وتعزيز مشاركة الخبراء وأصحاب الاختصاص بفعالية في لجان الصياغة المختلفة، وذلك للتأكد من إدراج شواغل تلك البلدان وتطلعاتها ضمن البيان الختامي للمؤتمر؛

(ب) تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز المساءلة والشفافية واعتماد نظام للمحاسبة وتحسين إدارة المالية العامة، باعتبار ذلك من الشروط الأساسية لتمويل التنمية؛

(ج) خفض تكاليف تحويل الأموال بهدف تشجيع التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، وذلك من خلال تطوير نظم مصرفية تنافسية، ووضع استراتيجيات وأطر وطنية وحكومية مؤاتية لتشجيع التحويلات المالية لأغراض تمويل التنمية؛

(د) وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لخدمة العاملين في الخارج، تتضمن سياسات وآليات قادرة على ربط المغتربين بالوطن وتساعدهم على معالجة التحديات التي قد يواجهونها في الخارج؛

(هـ) تعزيز الخدمات المصرفية، وإنشاء أنظمة للتوفير والادخار وبرامج للاستثمار والاقتراض، بالإضافة إلى توفير خدمات متنوعة تجذب المغتربين والعاملين في الخارج وتلائم مستويات الدخل المختلفة؛

(و) تحديث وتبسيط النظام الضريبي، والتخفيف من العبء الضريبي، بحيث يكون هذا النظام أكثر استجابةً لاحتياجات الفئات الهشة والفقيرة؛ والحدّ من التهرب الضريبي، وتحسين عملية التحصيل وزيادة التنسيق فيما بين الدول العربية، خاصة في مسألة التهرب الضريبي؛

(ز) تعبئة المدخرات المحلية من خلال اعتماد السياسات المالية والنقدية الملائمة؛ وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتوجيهه لخلق طاقات إنتاجية تعزّز الطلب على الطاقات الإنتاجية المحلية وتساهم في رفع الإنتاجية؛ وتدريب اليد العاملة الوطنية؛ وفتح أسواق جديدة؛

(ح) الاستفادة من السندات والصكوك الخضراء والأدوات المالية الأخرى في عملية تمويل التنمية المستدامة؛

(ط) زيادة التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية، من أجل دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

باء- التوصيات الموجّهة إلى الإسكوا

4- وجّهت إلى الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) تنفيذ الأنشطة والخدمات اللازمة لتعزيز عملية تمويل التّنمية، والواردة في إطار البرنامج الفرعي 3 بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2016-2017؛ واعتماد المرونة الكافية لإعادة تحديد الإنجازات المبيّنة في برنامج العمل في ضوء الاستحقاقات الدولية ذات الصلة خلال الفترة المقبلة؛ وإيلاء الاهتمام الكافي للاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً في المنطقة العربية؛

(ب) اعتماد سيناريوهات تحليلية تأخذ في الاعتبار التغييرات في السياسات المعتمدة على المستويين الوطني والإقليمي لسد الفجوة في التمويل، تزامناً مع الجهود المحمودة التي تبذلها الأمانة التنفيذية لقياس هذه الفجوة في المنطقة العربية؛

(ج) رفع الوثيقة التي تتضمن أولويات الدول العربية والمقرّر تقديمها خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بعد إدخال التعديلات عليها، إلى المجموعة العربية في نيويورك، باعتبارها أساسية في تحديد الموقف العربي؛ ورفعها أيضاً إلى ممثلي غيانا والنرويج اللذين سيتولّيان تيسير فعاليات المؤتمر الثالث لتمويل التنمية؛ والاستمرار في دعم الموقف العربي خلال المرحلة المقبلة؛

(د) متابعة التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه التوصيات؛

(هـ) إعداد المزيد من الدراسات الفنية حول التمويل المبتكر؛ والاقتصاد الأخضر وخارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر؛ وآثار استخدام تحويلات العاملين في الخارج على عملية تمويل التنمية؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ وتوسيع شمولية الخدمات المالية؛

(و) التنسيق مع الصناديق التنموية الإقليمية لضمان التناسق في المقترحات والأنشطة وبرامج العمل، من خلال العمل مع آلية التنسيق القائمة بين هذه الصناديق؛

(ز) الانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد دراسة معمّقة ومفصّلة حول إمكانية إنشاء بنك لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة العربية هدفه تعبئة الموارد المالية والفنية لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(ح) الاستمرار في إجراء الدراسات التحليلية حول الآثار الناجمة عن العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية، مع التركيز على تداعياتها الإقليمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

(البند 4 من جدول الأعمال)

5- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/3 المعنية بعرض ما تم تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة. وأخذت علماً بالأنشطة التي جرى تنفيذها خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2013 إلى آذار/مارس 2015 وتوزعت على عدد من المحاور، هي:

(أ) تنظيم اجتماعات فرق الخبراء حول توفير مصادر جديدة لتمويل التنمية في المنطقة العربية؛ وحول تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(ب) تحسين قدرات البلدان الأعضاء في مجال الاتفاقيات الثنائية المعنية بالاستثمار؛ وفي مجال المفاوضات الخاصة بمنع الازدواج الضريبي؛ وفي مجال استخدام تحويلات العاملين في التنمية.

باء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية

(البند 5 من جدول الأعمال)

6- ناقشت اللجنة برنامج العمل الذي اقترحته الأمانة التنفيذية للإسكوا لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية، الوارد في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/4. وقد أعد هذا البرنامج في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، وفقاً للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017 الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014).

7- وشدّدت النقاشات على ضرورة أن تعكس كافة برامج الإسكوا، بما فيها البرنامج الفرعي 3، مخرجات المؤتمرات الدولية حول التنمية لما بعد عام 2015، وعلى ضرورة تقديم الدعم الفني للدول العربية بما يضمن نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية. وأخذت الأمانة التنفيذية ملاحظات البلدان الأعضاء في الاعتبار لدى صياغة التوصيات الموجهة إلى الإسكوا وإلى الحكومات.

جيم- التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية
(البند 6 من جدول الأعمال)

8- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/5 حول الفجوة في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية. وتقدَّر الموارد المالية اللازمة لمعالجة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة بمبالغ ضخمة، وهي في ازدياد منذ الأزمة المالية العالمية. ونظراً لتعدد جوانب أهداف التنمية المستدامة والتداخل والترابط فيما بينها، يصعب تحديد مؤشرات كمية، كما يصعب قياس الاحتياجات من الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، بما أن عملية القياس معقدة جداً ويُخشى أن تنطوي على ازدواجية في الحساب. وتم تعريف الفجوة المالية بأنها الفارق بين الموارد المالية اللازمة لتحقيق مستوى معيّن من النمو، ومصادر التمويل المتاحة فعلياً، في وقت زمني محدد.

9- واستعرضت اللجنة أيضاً تقديرات أُجريت سابقاً للفجوة التمويلية. وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن الفجوة المالية في الدول العربية تبلغ حوالى 85 مليار دولار أمريكي سنوياً. وقد اعتمدت الإسكوا على سيناريوهين لتحديد توقعاتها. الأول يستند إلى التوقعات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التي نشرها صندوق النقد الدولي، والثاني إلى توقعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست. كما تطرقت اللجنة إلى منهجية Thirwal & Hussein. وحسب هذه المنهجية، قد يصل العجز في التمويل في المنطقة العربية إلى 3.6 تريليون دولار خلال الفترة 2015-2030. وتطرقت اللجنة أيضاً إلى التكاليف المرتفعة المترتبة على إعادة إعمار الدول العربية ضحية النزاعات، والتي تقدّر بحوالى 650 مليار دولار.

10- وتناولت النقاشات المواضيع التي تطرقت إليها الوثيقة. وأشار البعض إلى أن الأزمات التي شهدتها بعض الدول أدّت إلى انتكاسة في عملية التنمية فيها، وجعلت الموارد المالية المرصودة لها غير كافية. وأشاد المشاركون بالجهود المبذولة لتقدير الفجوة التمويلية، بما أن مشكلة التمويل هي من المشاكل المشتركة بين الدول العربية. وأشاروا إلى توفّر سيولة كبيرة في المصارف المركزية العربية، وإلى ضرورة تدخل المصرف المركزي لإيجاد سبل للاستفادة من هذه السيولة ولتحسين الأوضاع الماليّة عموماً، وذلك من خلال منح القطاع الخاص حوافز وضمانات تسمح له باستثمار الفوائض المالية في مشاريع تنموية، وعن طريق تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي من شأنه تعزيز النمو الحقيقي. كما تطرق المشاركون إلى التحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، منها غياب الاستقرار السياسي والأمني، ووجود المعوّقات المؤسسية، وضعف الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل. وبحثوا في إمكانية إنشاء صندوق عربي لإعادة الإعمار والتنمية يسهم في سدّ النقص في الموارد المالية المتاحة في صناديق التنمية العربية وغير الكافية لتلبية احتياجات المنطقة.

دال- استخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية
(البند 7 من جدول الأعمال)

11- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/6. وتناولت هذه الوثيقة قدرة البلدان الأعضاء في الإسكوا على جذب المزيد من مدخرات العاملين في الخارج، من خلال استحداث آلية وطنية عُليا تتيح الوصول إلى العاملين في الخارج وتوفير فرص استثمار مناسبة لاحتياجاتهم، وتضم في عضويتها كل الجهات المعنية من القطاع الاقتصادي وقطاع رسم السياسات والمؤسسات التشريعية. ولا تزال الإشارات تدل على أن هذه التدفقات تتجه بشكل رئيسي لتمويل الاستهلاك، بدلاً من استخدامها في استثمارات داعمة للتنمية.

12- وتوقف المشاركون عند منهجية جديدة لزيادة تدفقات تحويلات العاملين إلى الدول العربية، واستخدامها في مشاريع طويلة ومتوسطة الأجل. وترتكز هذه المنهجية على الأولويات الوطنية، وتهدف إلى المساهمة في سد الفجوة التمويلية لتحقيق التنمية المستدامة. كما تناولوا دور الحكومات والقطاعين العام والخاص في تعزيز تحويلات العاملين والاستفادة منها من أجل التنمية.

13- وأكّد المشاركون أيضاً على أهمية تحويلات العاملين، وأهمية فصلها فصلا تاماً عن المساعدات الإنمائية الرسمية. فالأولى هي آلية خاصة للتمويل، بينما الثانية آلية للتمويل الدولي الخارجي. كما أجمعوا على ضرورة تطوير السياسات الداخلية لتحسين الكفاءة في توظيف التحويلات، وتطوير أدوات مالية تلبي الاحتياجات الاستثمارية للعاملين في الخارج. كما ناقشوا فكرة تأسيس صندوق للأوقاف، تُستثمر عبره تحويلات العاملين، ويحتفظ المساهمون فيه بأصولهم، ويحصلون على عوائد مالية نتيجة للاستثمارات التنموية التي يقوم بها الصندوق. كذلك، تطرقوا إلى تحويلات العاملين الضخمة التي تخرج من عدد من الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي. أما التحدي الأكبر الذي ذكروه، فيكمن في عودة المغتربين إلى دولهم الأم، حيث لا تأمين صحي أو ضمان للشيخوخة. وفي أغلب الأحيان، تكون مدخرات هؤلاء العائدين قد فقدت جزءاً من قيمتها الشرائية، مما حدا بالمشاركين إلى البحث في سبل لتيسير عودة المغتربين واستيعابهم بعد عودتهم.

هاء- مصادر مبتكرة لتمويل التنمية
(البند 8 من جدول الأعمال)

14- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/7 التي تناولت التغيرات التي طرأت على أشكال آليات تمويل التنمية، ولجوء عدد من البلدان العربية إلى أشكال جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية المستدامة. وأشارت إلى الحاجة إلى استثمارات كبيرة لمواجهة تغير المناخ. ولكن، نظراً لمحدودية الموارد المالية العامة وصعوبة تعبئة الموارد المالية الخاصة بسبب مراعاة عنصر المخاطرة والتقلب في مستويات العوائد، تبرز حاجة ملحّة إلى مصادر تمويل حديثة توفّر الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا نشأت عدة مصادر مبتكرة للتمويل، منها الصكوك الخضراء. هذه الصكوك هي أوراق مالية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وتُستخدم لتمويل استثمارات تتبع المعايير الدولية من أجل الحد من تغيّر المناخ. وتقوم مجموعة من المستثمرين من المؤسسات الرائدة والمنظمات البيئية غير الحكومية بدعم هذه الآلية. وقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك الخضراء نحو 130 مليار دولار عام 2014. وتعتبر هذه المبادرة خطوة هامة نحو بناء أسس الاقتصاد الأخضر ومستقبل قوي وفعال للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

15- واستعرضت اللجنة جهود الإسكوا الرامية إلى تنفيذ مبادرة وضع خارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المنطقة العربية من وضع رؤية شاملة وتوجّه عام للاستثمار في الاقتصاد الأخضر كأحد أدوات التنمية المستدامة؛ ورصد المصادر المتاحة للتمويل وإيلاء أهمية خاصة للتمويلات المبتكرة. ونظراً إلى أنّ المنطقة تواجه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، بات من الضروري نشر الوعي بقضايا الاقتصاد الأخضر، والترويج للاستثمار في البيئة باعتبار ذلك من الاستثمارات ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي. وتسعى الإسكوا إلى نشر الوعي بالاقتصاد الأخضر والترويج له على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تكمن في إجراء تقرير مسحي تحليلي للوضع القائم في المنطقة العربية، ووضع رؤية وأهداف عامة لتمويل الاستثمارات الخضراء، ورصد مختلف أشكال التمويل. أما المرحلة الثالثة، فتتمثل في إعداد تقرير تحليلي للقطاعات والأدوات الواعدة في تحقيق الأهداف التمويلية المرجوة.

16- وتناولت المناقشات التجارب الناجحة في بعض الدول العربية في مجالات مختلفة، منها الطاقة المتجددة. كما تناولت موضوع الصكوك الخضراء، وعزم عدد من الدول على إصدار هذه الصكوك، خاصة لتمويل مشاريع الطاقة والبنى التحتية. وناقش المشاركون إمكانية طرح أفكار جديدة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأحد مصادر التمويل المبتكرة، وتبادلوا الخبرات الوطنية في هذا المجال واستعرضوا مجموعة من المشاريع الناجحة. وقد اتفقوا على أهمية التمويل المبتكر في سد الفجوة التمويلية، لاسيما في مجال التمويل الأخضر.

واو- الدور التنموي للصناديق العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

17- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/8. وتناول المشاركون عمل صناديق التنمية العربية منذ عام 1970، علماً بأنّ هذه الصناديق هي من بين الجهات المانحة الأكثر سخاءً في العالم. وتطرقوا بشكل خاص إلى مجموعة التنسيق العربية التي تضم عشرة صناديق عربية. وقد بلغ إجمالي الالتزامات المقدّمة منها حوالى 235 مليار دولار في أكثر من 100 دولة حول العالم (بالإضافة إلى 100 مليون دولار على شكل منح)، حصدت الدول العربية 59 في المائة منها. وقد استقطب قطاع الطاقة نحو 28 في المائة من إجمالي الالتزامات، يليه قطاع النقل (23 في المائة) والصحة والتعليم (21 في المائة).

18- تناول المشاركون أيضاً مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومختلف المبادرات التي نفّذها تماشياً مع القرارات التنموية الدولية، مثل المبادرات الخاصة بالتمويل المتناهي الصغر؛ والمبادرات الهادفة إلى توفير الخدمات التعليمية والطاقة للفقراء. كما استعرضوا رؤية هذه المجموعة، ومختلف الشراكات التي عقدتها مع جهات دولية، بهدف دعم الدول النامية والأقل نمواً في تحقيق النمو والقضاء على الفقر والحد من البطالة. وتناولوا مساعي المجموعة لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

19- وتوقف المشاركون عند التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات المقدّمة من مجموعة التنسيق العربية، منوّهين بسخاء بعض الدول العربية. فقد بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة من الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية في الفترة بين 1975 و2010 نحو 1.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي السنوي للدول الثلاث مجتمعة. وهذا المعدّل يفوق ذلك الذي حدّدته الأمم المتحدة (0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة)، ويبلغ خمسة أضعاف متوسط ما تقدّمه الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

زاي- وثيقة الإسكوا حول الموقف العربي تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
(البند 10 من جدول الأعمال)

20- استعرضت اللجنة هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/9. وتطرقت الوثيقة إلى التحضيرات الجارية قبل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المزمع عقده في أديس أبابا في الفترة من 13 إلى 16 تموز/يوليو 2015، وإلى أهم القضايا التي تتناولها المسودة الأولية (المسودة صفر) المقرّر مُناقشتها خلال هذا المؤتمر. كما تطرقت الوثيقة إلى الأولويات الرئيسية للمنطقة العربية في مجال تمويل التنمية.

21- وعُقدت طاولة مستديرة جمعت، بالإضافة إلى المشاركين في أعمال هذه اللجنة، عدداً من الأخصائيين في تمويل التنمية، وممثلين عن الميسّرَين اللذين أوكل إليهما الأمين العام للأمم المتحدة مهمة تنسيق مواقف

الدول وإدارة النقاشات حول مواضيع تمويل التنمية، ومنسّق المجموعة العربية في نيويورك الذي قدم عرضاً عن رؤية المجموعة للمسودة صفر. وتناولت الطاولة المستديرة أهم النقاط البارزة والخلافية الواردة في المسودة صفر للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأكد المشاركون أن المسودة توفر إطاراً عاماً لتمويل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وأشاروا إلى تضمين المسودة جزءاً خاصاً بالتكنولوجيا وجزءاً خاصاً بالرصد والمتابعة، وذلك لأهمية الابتكار وتطوير القدرات البشرية والدعم الفني والتقني، ولضرورة متابعة التقدم المحرز في هذه المجالات بشكل دوري. ولفتوا إلى عدم تطرق المسودة صفر إلى موضوع التمويل الإسلامي، مما يُعتبر من أوجه القصور التي تشوب هذه المسودة، لا سيما وأن هذا الشكل من أشكال التمويل ينتشر بشكل كبير في مختلف دول العالم ويجذب رؤوس أموال كبيرة ويدعم الشمول المالي بشكل فعّال.

22- وأكد المشاركون على أهمية دور اللجان الإقليمية، بما فيها الإسكوا، في توفير إطار لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ودعم جهود الدول في مجال تمويل التنمية. وطرح ممثلو الإسكوا القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى المنطقة، بهدف رفع هذه القضايا إلى المفاوض العربي في نيويورك، وذلك لدعمه أثناء المناقشات حول المسودة النهائية المقرر أن تصدر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأن يكون عنوانها "اتفاق أديس أبابا". وناقش المشاركون وجهة نظر المجموعة العربية التي تتولى التفاوض في نيويورك، متطرقين إلى أهم المواضيع التي تناولتها، بما في ذلك تزايد ثقل البعد البيئي للتنمية على حساب البُعدين الاجتماعي والاقتصادي، وتأثير الأزمة الاقتصادية على الاقتصادات المتقدمة فقط وقلة تأثيرها على الدول النامية. وأشار ممثل المجموعة العربية إلى قلق المجموعة من مبدأ المشاركة الجديدة من أجل التنمية، التي تعني عملياً تخلي الدول المتقدمة عن التزاماتها، وزيادة التركيز على المسؤولية الوطنية، وتعديل محور التنمية القائم على نموذج الشمال-الجنوب.

23- وتطرقوا إلى تركيز المسودة صفر على إنشاء صناديق داعمة للتنمية، خصوصاً في مجالي الصحة والتعليم، من دون تحديد كيفية تفعيل هذه الصناديق، وإلى الدعوة الموجّهة في الوثيقة إلى زيادة الاستثمار في البنى التحتية، من دون أية إشارة إلى الاستثمار في الصناعة. كذلك، لم تشر المسودة إلى دور الدول المتقدمة في مكافحة انتقال رؤوس الأموال غير المشروعة أو إعادة الأموال المسروقة. لكنها أكدت على ضرورة زيادة التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة لتتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة، وعلى ضرورة فصل تمويل الصندوق الخاص بالمناخ عن المساعدات الرسمية للتنمية، وفصل تحويلات العاملين عن المساعدات الإنمائية الرسمية.

24- وناقش المشاركون بإسهاب الوثيقة الختامية التي أعدتها الإسكوا حول أهم القضايا والتحديات المتصلة بتمويل التنمية في المنطقة العربية. وقد أُعدّت وثيقة الموقف العربي في ضوء المسودة صفر للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتعقيبات الدول الأعضاء عليها، وفي ضوء التحولات في ميدان التعاون الإنمائي، والترابط بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر بين أهداف تمويل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، ومع أخذ الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 في الاعتبار. كذلك، ناقشوا كلّ البنود الواردة في وثيقة الإسكوا، وأدخلوا عليها التعديلات التي اقترحها ممثلو الدول. ومن المقرّر رفع الوثيقة النهائية إلى سفراء الدول العربية في الأمم المتحدة لدعمهم في عملية التفاوض بشأن الوثيقة النهائية لمؤتمر أديس أبابا (المرفق الثالث).

حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
(البند 11 من جدول الأعمال)

25- اتفق المشاركون على عقد الدورة الحادية عشرة للجنة في مقر الإسكوا في بيروت في عام 2017، وذلك ما لم يتقدم أي من البلدان الأعضاء بطلب لاستضافة الدورة.

طاء- ما يستجد من أعمال
(البند 12 من جدول الأعمال)

26- لم يتناول المشاركون أية مسائل مستجّدة في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها التاسعة
(البند 13 من جدول الأعمال)

27- اعتمدت اللجنة في الجلسة الختامية لدورتها التاسعة التوصيات الصادرة عن هذه الدورة.

رابعاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

28- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها التاسعة في عمّان، يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015.

باء- الافتتاح

29- بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها مندوب الأردن، السيد مخلد العمري، مدير إدارة السياسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ممثلاً رئيس الدورة الثامنة للجنة. ورحب السيد العمري بالحضور، وشكر اللجنة على جهودها، وعرّف المشاركين بالمواضيع التي ستركز عليها جلسات الدورة التاسعة، وأكد على أهمية التنمية المستدامة، مشيراً إلى أنّ للتنمية المستدامة ركنين أساسيين: الأول هو الإنسان، والثاني هو التمويل. كما تطرّق إلى التحديات التي تواجه تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، مشيراً إلى إمكانية مساهمة تحويلات العاملين في عملية التنمية وفي سد الفجوة التمويلية، ومناشداً الدول العربية والأمم المتحدة إيلاء موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماماً أكبر.

30- وألقى السيد عبدالله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة الإسكوا. وبعد أن رحب بالحضور، ذكّر بأهمية انعقاد هذه الدورة في هذا الوقت بالذات. فعلى الدول الأعضاء العربية الآن تنسيق ومواءمة مواقفها بشأن تمويل التنمية المستدامة، تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأشار إلى أنه بالرغم

من الإنجازات العديدة التي حققتها المنطقة العربية منذ انطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال عليها إنجاز المزيد في ظل ما تواجهه من تحديات تنموية وسياسية وأمنية غير مسبوقة.

31- ثم لفت السيد الدردري إلى أن تمويل التنمية المستدامة يتطلب تلبية احتياجات تمويلية ضخمة. وتبلغ الاستثمارات اللازمة لإحداث تحول في مجال الطاقة يراعي الأهداف المناخية المتفق عليها تريليونات الدولارات سنوياً. ولذلك، لا بدّ من توظيف كافة مسارات التمويل على النحو الأمثل، ووضعها في إطار مالي متكامل لخدمة التنمية المستدامة. وعلى صعيد المنطقة العربية، تشير تقديرات الإسكوا إلى أن الفجوة التمويلية التراكمية للفترة 2015-2030 تبلغ حوالى 3.6 تريليون دولار. واذا ما أُخذت في الاعتبار كلفة إعادة إعمار الدول العربية التي تضررت بشدة من الصراعات الجارية في المنطقة، فلا شكّ في أنّ الفجوة التمويلية ستتسع. وختم السيد الدردري كلمته بدعوة البلدان العربية إلى تعزيز قدراتها النوعية للوفاء بمتطلبات التنمية لما بعد عام 2015، والمشاركة بفاعلية في المفاوضات الجارية حالياً حول وثيقة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مناشداً الحضور المشاركة على أعلى المستويات في فعاليات المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بهدف الدفاع عن المصالح العربية المشتركة.

جيم- الحضور

32- حضر الدورة ممثلون عن خمسة عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والمغرب، بالإضافة إلى ممثلين عن الجزائر وموريتانيا بصفة مراقبين.

33- وحضر الدورة أيضاً ممثل عن نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وعن سفيري النرويج وغيانا، بالإضافة إلى ممثل عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة، وممثلين عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وهيئات المجتمع المدني العربية، منها البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واتحاد المصارف العربية، وشبكة المنظمات العربية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

34- وفقاً للمادة 18 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، "تتولى البلدان الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية المعمول به في الأمم المتحدة". وبناءً عليه، تولى ممثل الإمارات العربية المتحدة، السيد مطر أحمد آل علي، ممثل وزارة الاقتصاد، رئاسة الدورة التاسعة للجنة، خلفاً للأردن التي تولت رئاسة الدورة السادسة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2013 إلى 6 نيسان/أبريل 2015. وعملاً بالإجراء الذي اتُبع في الدورات السابقة للجنة الفنية، انتُخب ممثل الأردن، السيد مخلد العمري، نائباً أولاً للرئيس؛ وممثل البحرين، السيد خليفة الحوطي، نائباً ثانياً للرئيس؛ وممثل الجمهورية العربية السورية، السيد محمد طالب أبو سرية، مقرراً، نظراً لغياب ممثلة تونس في اليوم الأول من الدورة.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

35- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح أعمال الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- عرض ما تمّ تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة.

5- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية.

6- التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية.

7- استخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية.

8- مصادر مبتكرة لتمويل التنمية.

9- الدور التنموي للصناديق العربية.

10- وثيقة الإسكوا حول الموقف العربي تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

11- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة.

12- ما يستجد من أعمال.

13- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها التاسعة.

36- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة (E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/L.2).

واو- الوثائق

37- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة الفنية في دورتها التاسعة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور مخلد العمري
مدير إدارة السياسات والاستراتيجيات
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة غادة عيسى
منسقة رئيسية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد العزام
رئيس قسم
العلاقات المالية الاقتصادية الدولية
وزارة المالية

السيد قصي قصراوي
باحث اقتصادي
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السيد معتصم الكيلاني
رئيس قسم التنمية المستدامة

السيد حسين الرفاعي
اقتصادي رئيسي
البنك المركزي الأردني

الإمارات العربية المتحدة

السيد مطر أحمد عبدالله آل علي
مدير إدارة التحليل والمعلومات التجارية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيد خليفة سلطان ناصر
سكرتير أول

الجمهورية التونسية

السيدة عفيفة الملاح
سفيرة الجمهورية التونسية
سفارة الجمهورية التونسية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد أبو سرية
مستشار
سفارة الجمهورية العربية السورية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة فوز الخطيب
سكرتيرة ثالثة
سفارة الجمهورية العربية السورية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية السودان

السيدة ماجدة المهدي
مديرة المنظمات الدولية
وزارة التجارة

السيدة فاطمة ابراهيم عبدالله
مديرة إدارية
بنك السودان المركزي

السيد أحمد الشريف محمد
مدير إدارة خفض الفقر
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

جمهورية العراق

السيدة أنوار جميل بني
مديرة عامة
دائرة التعاون الدولي
وزارة التخطيط

السيدة جنان اسماعيل البيروتي
مديرة عامة
الإحصاء والأبحاث
البنك المركزي العراقي

سلطنة عُمان

السيد مسلم بن محاد بن علي قطن
مدير دائرة الدراسات والنظم المالية
وزارة المالية

سلطنة عُمان (تابع)

السيد سعيد راشد القتبي
مدير دائرة التنمية الإقليمية والهياكل الأساسية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيدة ليلى صبيح غريب
الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع
وزارة المالية

السيد جواد المعطي
رئيس قسم تنمية التجارة
وزارة الاقتصاد الوطني

دولة قطر

السيد عبدالله غانم الغانم
مفاوض تجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد منصور حميد النعيمي
خبير تعاون دولي

دولة الكويت

السيدة إيمان إبراهيم الحداد
رئيسة قسم المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة نوف أنور بورسلي
منسقة إدارية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيدة عليا عباس
مديرة عامة
مديرية الاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد لؤي الحاج شحادة
مكلف بمدير الضريبة على القيمة المضافة
مدير الواردات
وزارة المالية

السيد علي المولى
نائب رئيس البعثة
سفارة الجمهورية اللبنانية في عمّان
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

السيد مجدي راضي
مساعد وزير الخارجية
وزارة الخارجية

السيدة رنا ليمونة
اقتصادية
الجامعة الأمريكية في القاهرة

المملكة العربية السعودية

السيد بندر بن العزيز الوايلي
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط لشؤون التخطيط

السيد عبدالله علي المرواني
وكيل الوزارة المساعد للتخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد محمد بن عبدالله الزين
مستشار
وكالة الوزارة للشؤون المالية الدولية
إدارة المنظمات والمؤسسات المالية الدولية
وزارة المالية

السيد حاتم عبد الكريم الخياط
رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والثقافية
سفارة المملكة العربية السعودية

السيد مشاري عبد العزيز الشيحة
اخصائي اقتصادي
وزارة المالية

المملكة المغربية

الدكتور عزيز أجبيلو
الكاتب العام
الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

المملكة المغربية (تابع)

السيد محمد عبد الصمد الحمراوي
رئيس قسم العلاقات مع العالم العربي والإسلامي وأفريقيا وآسيا
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد يوسف بنعبده
إطار في مديرية العلاقات التجارية الدولية
مصلحة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيدة الأزهر هوام
وزيرة مفوضة/نائبة رئيس البعثة
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تغر
مستشار وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

باء- الصناديق العربية

المعهد العربي للتخطيط

السيد بلقاسم العباس
مستشار
الكويت، دولة الكويت

البنك الإسلامي للتنمية

السيد محمد جمال بن جنيد الساعاتي
مدير إدارة برامج الدول
جدة، المملكة العربية السعودية

السيد عبد الوهاب أحمد البدر
المدير العام
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
الكويت، دولة الكويت

الصندوق السعودي للتنمية

السيد عبدالله بن محمد السيف
ضابط قرض
الرياض، المملكة العربية السعودية

السيد بدر بن عبدالله بن داحه
باحث اقتصادي
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

اتحاد المصارف العربية

السيدة نانسي المهندي المجالي
العلاقات العامة
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيدة مي دمشقية سرحال
مديرة البحوث الاقتصادية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

غرفة صناعة الأردن

الدكتور ماهر حسن المحروق
المدير العام

جيم– المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

السيد ديبايان باتاشاريا
مستشار إقليمي للبرامج
الحماية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي
القاهرة، مصر

السيدة ترنيم فهمي
مسؤولة برامج- الشراكات
مكتب المدير الإقليمي
الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
الأمم المتحدة- برنامج الأغذية العالمي

السيد ألكسندر تريبيلكوف
مديرمكتب التمويل من أجل التنمية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة، نيويورك

السيد تروي تورينغتون
مستشار الوزير
البعثة الدائمة لغويانا لدى الأمم المتحدة

دال- الخبراء

السيد وفيق غريس
مستشار مالي أقدم
فرنسا

السيد تامر مصطفي
مستشار
البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة

السيدة شيرين الشرقاوي
مستشارة مالية

السيدة لينا رايد نورد
مستشارة
البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة
نيويورك

هاء- الجهة المنظمة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

د. عبدالله الدردري
نائب الأمين التنفيذي

السيد كريم خليل
أمين سر اللجنة

السيد محمد مختار الحسن
مدير إدارة التنمية الاقتصادية والتكامل

السيدة ثريا الزين
مساعد باحث

السيد خالد حسين
مستشار إقتصادي

السيدة شادية عبدالله
مساعدة إدارية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/L.2
عرض ما تمّ تنفيذه في مجال تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة	4	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/3
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تمويل التنمية	5	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/4
التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/5
استخدام تحويلات العاملين في تمويل التنمية	7	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/6
مصادر مبتكرة لتمويل التنمية	8	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/7
الدور التنموي للصناديق العربية	9	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/8
وثيقة الإسكوا حول الموقف العربي تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	10	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/9

المرفق الثالث

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

الأولويات الرئيسية للمنطقة العربية

1- في عام 2015، يعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية لما بعد عام 2015، وضمنها أهداف التنمية المستدامة، وهي خطة عالمية شاملة، يُقصد منها القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق النمو والتحوّل الاقتصادي المنشود، وكذلك حماية البيئة، وإحلال السلام، وإنفاذ حقوق الإنسان. ويتوقف النجاح في تنفيذ هذه الخطة الطموحة على إرادة الدول وتوافقها، في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي يُعقد في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليو 2015، بشأن قضايا السياسة العامة والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وغيرها من القضايا النُظمية. وينطلق هذا المؤتمر من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك من 18 إلى 22 أذار/مارس 2002، وإعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في قطر من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

2- والمنطقة العربية، إذ تجمعها بسائر المناطق النامية شواغل وشؤون معروفة في تمويل التنمية، تتفرد بمجموعة من التحديات والأولويات الخاصة. فالمنطقة تعيش تبعات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى، المستمر منذ أكثر من نصف قرن في انتهاكٍ للقانون الدولي. وهذا الاحتلال الذي يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف، ومنها الحق في التنمية، يمعن في تقويض استقرار المنطقة بأسرها، ويعوق التنمية فيها، ويضيّق فرص السلام الإقليمي والعالمي.

3- وتواجه البلدان العربية تحديات اجتماعية واقتصادية جمة، في استمرار الفقر، وارتفاع معدّلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب، وضعف الحماية الاجتماعية وضيق نطاقها، وتزايد مظاهر عدم المساواة، وتفاقم المديونية. وتواجه هذه البلدان أيضاً في ندرة المياه، وتلوّث الهواء والمياه، وتغيّر المناخ، وتدهور التنوّع البيولوجي، والجفاف، وتردّي الأراضي والتصحر، وتكرار الكوارث الطبيعية، تحديات بيئية ضخمة تعوق التنمية وتهدد أمن المياه والطاقة والغذاء.

4- وأخطر ما تعاني منه المنطقة، اليوم، هو النزاعات وما تنتجه من تداعيات تثبط قدرة بعض الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تلبية المتطلبات المالية الضخمة اللازمة لإعادة بناء البلدان المتأثرة بالنزاعات، والتي تقدّر بـ 650 مليار دولار أمريكي.

5- ويتطلب تمويل التنمية المستدامة التزامات كبيرة، وتعبئة جميع مصادر التمويل العامة والخاصة، المحلية والدولية، واستخدامها بفعالية، وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومراعاة الأولويات الوطنية.

6- وعلى المستوى الوطني، يضطلع القطاع العام والقطاع الخاص بأدوار مختلفة، ولكن متكاملة، في تطبيق خطة التنمية الجديدة. وما يتطلبه نجاح تنفيذ هذه الخطة هو تهيئة بيئة مؤازرة من مقوّماتها حوكمة صالحة، وسياسات اقتصادية سليمة، ومؤسسات ديمقراطية تستجيب لتطلّعات الشعوب، وبنية تحتية متطوّرة، وقوانين فاعلة، واستراتيجيات وطنية ناجعة لتمويل التنمية المستدامة. ويبقى من الضروري تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وللتكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئياً دور هام في التصدي لتحديات التنمية المستدامة. ولتتكلل عملية صياغة سياسات التمويل من أجل التنمية بالنجاح وتنفّذ بفعالية، لا بدّ من تعميم منظور المساواة بين الجنسين وجمع البيانات للرصد والمتابعة.

8- وحرصاً على أن يكون للدول النامية عامة، والدول العربية خاصة، دور فاعل في الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والأنشطة المرتبطة به، وانطلاقاً من المشاورات المكثفة التي عقدت بين الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء والاختصاصيين ضمن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا المنعقدة في عمّان، يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015، ينبغي أن تشكل النقاط التالية أساساً لموقف عربي موحد من الوثيقة الختامية لمؤتمر تمويل التنمية.

أولاً- التمويل العام المحلي

(أ) التمويل العام ضروري لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، لا سيما في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والبحث والتطوير، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والاستثمار في البنية الأساسية للتنمية المستدامة، ولا سيما في المناطق الريفية، وبناء القدرات، وتحقيق المساواة، مع التأكيد على مشاركة كافة مستويات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) مكافحة الفساد أساس لتعبئة الموارد المالية، ولا بد من مواصلة الجهود للقضاء على الفساد المالي والإداري وهدر الموارد المحلية، ووضع آلية فاعلة للمحاسبة في النظام العام، واعتماد نهج استباقي لضمان التعاون الدولي في استعادة الأصول المسلوبة، وخاصة جهود البلدان المتقدمة في هذا الإطار؛ بالإضافة إلى ترشيد النفقات العامة وتعزيز الشفافية في الصفقات العامة؛

(ج) إصلاح إدارة الضرائب لتحقيق الإنصاف والفعالية، فمع توسيع القاعدة الضريبية لا بد من وضع سياسات ضريبية لصالح الفقراء وتكثيف الجهود لتخفيف الأعباء المالية عنهم؛ ولمكافحة التهرب الضريبي، من الضروري دعم القدرات المؤسسية والنظم القضائية الوطنية وإنفاذ القانون، وتوخي الفعالية والشفافية في نشر المعلومات لبناء الثقة وضمان التقيد بالإجراءات، ومراجعة اتفاقات منع الازدواج الضريبى؛

(د) تفعيل تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية على المستويين الوطني والدولي، لأهميته في تسهيل مكافحة التهرب الضريبي، وحصر التدفقات المالية غير المشروعة التي لا تزال تستنزف اقتصادات البلدان النامية؛

(ه) زيادة الاستثمار في بناء القدرات في إدارة الضرائب، وتعزيز دور لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة؛

(و) تشجيع البلدان التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية على استخدام صناديق التثبيت المالي أو اعتماد سياسات لتحقيق الاستقرار في حركة الإيرادات الحكومية؛

(ز) تناول تداعيات عدم تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالنظام التجاري العالمي والمسائل التنظيمية على قدرة توسع القطاع الخاص في البلدان النامية، وبالتالي التأثير سلباً على جهود هذه البلدان في حشد الموارد المحلية.

ثانياً- دور القطاع التجاري الخاص المحلي والدولي في التمويل

(أ) عدم وضع التمويل العام والتمويل الخاص على قدم المساواة والأهمية؛

(ب) الاستفادة من الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحريك النمو وتمويل التنمية، وذلك بزيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تزخر بإمكانات لتوليد فرص العمل، مع التأكيد على خصوصية القطاع الخاص؛

(ج) تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير الأنظمة وتحسين بيئة ممارسة الأعمال ليتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدوره على أفضل وجه، وتسهيل عودة بعض الاستثمارات العربية من الخارج، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس كمصدر خارجي لتمويل التنمية فحسب، بل كوسيط لنقل التكنولوجيا الحديثة وطرق الإدارة والإنتاج المتطورة، ولكونه يسهم في تدريب القوى العاملة وإعدادها؛ وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية، ويدعم التصنيع المستدام، ويولد فرص العمل اللائق؛

(د) تطوير النظم المالية في البلدان العربية من خلال تشجيع الممارسات المصرفية السليمة والمتطورة، وتوسيع أسواق الأسهم والديون وغيرها من المؤسسات المالية، بما في ذلك قطاع التأمين؛ ومن الضروري تطوير البنية الأساسية لسوق رأس المال من أجل جذب الاستثمارات الطويلة الأمد، مثل الاستثمار في المعاشات التقاعدية، على المستويين الإقليمي والوطني؛

(ه) تقديم المزيد من الدعم لدمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد الحقيقي، إذ يسهم في زيادة الإيرادات العامة ويسهّل الدمج الاجتماعي؛

(و) تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام الأدوات الابتكارية مثل الدفع الرقمي والعمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، والقضاء على التمييز بين الجنسين في الخدمات المالية وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توليد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي؛ ولذلك لا بد من تشجيع التوعية بالشؤون المالية، وزيادة التمويل البالغ الصغر، وتأمين فرص حصول الجميع على القروض، وتقديم المساعدة الفنية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ز) دعم التحويلات من أجل التنمية والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بشؤون المهاجرين وتحويلاتهم لتطوير البدائل المكمّلة للتمويل العام؛ وقد تشمل هذه البدائل تطوير المنتجات المالية المصممة وفقاً لاحتياجات المهاجرين وأولوياتهم، ولا بد من تخفيض كلفة التحويلات وإلغاء جميع التكاليف المقنَّعة لتسهيل تحويل الأموال عبر القنوات النظامية، مع التأكيد على خصوصية التحويلات وعدم اعتبارها مصدراً لتمويل التنمية دون إعداد الدراسات اللازمة حول تداعيات الارتفاع المطرد في أسعار الغذاء والوقود على سبل إنفاق تلك التحويلات والنسب الموجهة منها إلى تحمل تكاليف المعيشة وتلك الموجهة للاستثمار؛

(ح) استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل وتعزيز التمويل المختلط، لا سيما من خلال وضع نماذج جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، على أن تحدد طبيعة هذه الشراكات ونطاقها حسب القطاع، وألا تُتّخذ بديلاً، بل مكمل، لدور القطاع العام ومسؤولياته؛ مع تحديد تلك المصادر مثل الضرائب على التبغ وعلى المعاملات الرأسمالية والمعاملات المصرفية، ورفض ضرائب الكربون وضرائب النقل البحري والتجاري لتداعياتها السلبية على المزايا النسبية للسلع العربية؛ والتأكيد على أهمية تحقيق إجماع دولي بشأن الموارد الابتكارية لتمويل التنمية، دون الإضرار بموارد البلدان النامية أو إرغامها على تحمل أعباء إضافية، أو إعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها.

ثالثاً- التمويل العام الدولي

(أ) تعزيز الشراكة العالمية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ب) اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية لتمويل التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

(ج) التنويه بالمساعدة السخيّة التي تقدمها مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، ودعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات المالية والفنية إلى البلدان العربية؛

(د) دعوة جميع البلدان المتقدمة إلى زيادة التزاماتها بتخصيص نسبة 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام 2020، والاتفاق على جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال لدعم التنمية المستدامة، خاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتأثرة بالنزاعات، والبلدان ذات الدخل المتوسط، والبلدان التي تمر بفترة تحول، وتخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية؛

(هـ) زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن توقعها والوفاء بها على النحو المقرر، وتقديمها في شكل منح أو قروض ميسّرة، وتحريرها من أي قيود قد تفرضها البلدان المانحة على طرق الاستخدام والأولويات الإنمائية؛

(و) وضع أي جهد يهدف إلى إعادة تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار من الانفتاح والشفافية، بما يسمح بتبادل وجهات النظر بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة؛

(ز) تأكيد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصرين أساسيين في التعاون الدولي، ولا سيما في المجالات الفنية، مع الإشارة إلى أنهما لا يجب أن يحلا محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب؛

(ح) استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في تحسين البيئة التنظيمية المحلية، بما في ذلك تحسين إدارة الضرائب؛

(ط) ضمان أن يكون تمويل الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ مستقلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية ومكملاً لها، وقد التزمت البلدان المتقدمة بتعبئة مبلغ 100 مليار دولار معاً كل عام حتى عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية للتمويل في مجال تغيّر المناخ؛ وينبغي إطلاق برنامج للاستعداد لتمويل الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ في المنطقة العربية من خلال صندوق المناخ الأخضر وبمشاركة الإسكوا.

رابعاً- التجارة الدولية من أجل التنمية المستدامة

(أ) التأكيد على الضرر الذي تسببه الحواجز الموضوعة أمام التجارة والإعانات التجارية وغيرها من التدابير المشوِّهة للتجارة (الدعم الموجه للإنتاج المحلي)، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية الخاصة للبلدان العربية، كالزراعة، وتداعياتها على قدرة الدول العربية على الاستفادة من إمكاناتها التجارية لدعم التنمية؛

(ب) فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، والتخفيف من الحواجز التجارية، وتطبيق مبادئ المعاملة التفضيلية؛

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التجارة كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك إنشاء الاتحاد الجمركي العربي؛

(د) تعزيز التزامات المعونة من أجل التجارة لإنشاء نظام تجاري عالمي أكثر عدلاً، من دون أن تكون هذه الالتزامات على حساب مساعدة قطاعات أساسية أخرى؛

(ه) بناء القدرات في مجال استعراض آليات التجارة مع منظمة التجارة العالمية وفي مجال تقييم الاتفاقات التجارية على المستويات الوطنية؛

(و) اعتماد أوجه المرونة في اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في القطاعات الأساسية للتنمية المستدامة، بما فيها الصحة العامة؛

(ز) إيلاء الأهمية لاتفاقات الاستثمار الدولية، واستعراض معاهدات الاستثمار، ولا سيما بنود تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة، لحماية البلدان العربية ودعم استراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة.

خامساً- الديون والقدرة على تحمل أعبائها

(أ) زيادة الجهود الرامية إلى التخفيف من أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وتخفيف أعباء الديون على البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي وسياسي أو إعفاؤها منها، ومقايضة الديون باستثمارات لتمويل البنى الأساسية والتنمية؛ فالديون لا تزال تمنع بعض البلدان، ومنها بلدان عربية، من الاستثمار في التنمية، لأن خدمة الدين تستهلك الموارد المالية التي كان من الممكن تخصيصها لمشاريع استثمارية؛

(ب) دعوة البلدان المتقدمة إلى الالتزام بتخصيص موارد إضافية لتخفيف الديون، غير الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) زيادة المساعدة الفنية التي تقدمها البلدان المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية إلى البلدان النامية لتحسين إدارة الديون، وللتخطيط للديون الخارجية ورصدها وإدارتها، والتخفيف من مواطن الضعف؛

(د) تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لإدارة الديون، ولا سيما في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات حيث ازدادت أعباء الديون بشكل كبير في السنوات الأخيرة؛

(ه) التقيد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، والإشادة بالجهود القائمة في إطار الأمم المتحدة بشأن وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون؛

(و) إنشاء آلية دولية لتسوية الديون تضمن معاملة الدائنين والمدينين بشكل عادل ومتكافئ بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين.

سادساً- القضايا النُظمية

(أ) دعوة صناديق التنمية للمساهمة في تمويل إعادة الإعمار في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛

(ب) اتخاذ تدابير على المستوى الدولي للحد من الآثار الخارجية للأزمات الاقتصادية والمالية، على غرار الآثار التي نتجت عن الأزمة المالية عام 2008، وانعكاساتها على البلدان النامية تحديداً؛

(ج) تأكيد الدور الأساسي للإصلاحات التنظيمية في القطاع المالي في الحؤول دون التأثر بالأزمات المالية على غرار أزمة عام 2008 التي بدأت في البلدان المتقدمة ولا تزال تؤثر على أكثر البلدان النامية ضعفاً؛

(د) زيادة مشاركة البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، في إدارة المؤسسات الدولية النقدية والتنظيمية والمالية التي تؤثر قراراتها على اقتصادات هذه البلدان؛ واختيار مدرائها على أساس عملية مفتوحة وشفافة تراعي التوازن بين الجنسين وتقوم على أساس الجدارة؛ وتنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام 2010 المتعلقة بنظام الحصص وبإدارة الصندوق؛

(ه) حماية حقوق العمالة الوافدة وفقاً للاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وتحسين إدارة العمالة الوافدة لكي يكون لها مساهمة إيجابية في النمو الشامل والتنمية المستدامة.

سابعاً- التكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

(أ) إنشاء آلية تسمح للبلدان النامية بوضع تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتطبيقها لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؛ فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) دعم البحث والتطوير اللذين يُعتبران من العوامل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين نظام التعليم؛

(ج) تشجيع استثمار المساعدة الإنمائية الرسمية في مجالي العلم والتكنولوجيا؛

(د) إنشاء صناديق تدعم ريادة الأعمال، والمشاريع الابتكارية، وتنمية القدرات لتوسيع قطاع التكنولوجيا؛

(ه) زيادة حصة البحث والتطوير من التمويل العام، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، لا سيما وأن الاستثمارات الخاصة في الابتكار والتكنولوجيا محدودة بسبب المخاطر التي تنطوي عليها وإيراداتها غير المضمونة؛

(و) تشجيع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي لديها صلاحيات في مجال التكنولوجيا على تعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها؛

(ز) التأكيد على دور البلدان المتقدمة في المساعدة في نقل العلوم والتكنولوجيا للبلدان النامية، وعلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لنقل المعرفة وليس العلم والتكنولوجيا فقط من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

ثامناً- البيانات والرصد والمتابعة

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على رصد تدفقات الأموال باعتباره شرطاً أساسياً لعمليات الرصد الفعالة؛

(ب) مواصلة العمل على تحسين إتاحة البيانات المالية المصنفة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين؛

(ج) دعم البلدان النامية وبناء قدرتها على زيادة إتاحة البيانات ذات الجودة العالية والموثوقة في الوقت المناسب؛

(د) دعوة مجموعة العشرين إلى إجراء تقييم سنوي لمستوى الوفاء بالتزامات أعضائها بتمويل التنمية، على أن يكون ذلك ضمن احترام سيادة كل دولة؛

(ه) رصد التقدم المحقق في تمويل التنمية على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز جهود المنظمات الإقليمية في عملية متابعة التمويل من أجل التنمية والطلب إلى اللجان الإقليمية توفير المساهمات الفنية لدعم تلك الجهود.